السعدون وبن جامع أعلنا خوضها .. ومن المحتمل أن يخوض نواب آخرون المعركة

سباق الرئاسة يحتدم.. وسط انقسام نيابي لتأييد المرشحين

أحمد السعدون

فهد بن جامع

ستة نواب حتى الآن أعلنوا تأييدهم للسعدون وخمسة لمنافسه فهد بن جامع

الساير : لأهمية المرحلة وحساسية الموقف وتوحيدًا للصف أعلن صوتي ودعمي للعم السعدون

الطمار : دعمي للنائب فهد بن جامع لأننا في مرحلة تتطلب وجود رئيس محايد

بوشهري تعلن ترشحها لمنصب نائب الرئيس .. والطشة يحظى بتأييد ودعم كبيرين

بعد انتهاء العرس الديمقراطي الذي ارتدت فيه الكويت أبهى الحلل، وأجمل الصور، بدأت معركة رئاسة مجلس الأمة في وقت مبكر نسبيا، فقد أعلن النائب ورئيس المجلس السابق أحمد السعدون ترشحه للرئاسة، كما أعلن النائب فهد فلاح بن جامع ترشحه لرئاسة مجلس الأمة أيضا.

وقال بن جامع في تدوينه على عبر حسابه بمنصة "إكس": "بسم الله الرحمن الرحيم .. بعد التوكل على الله وحده.. أعلن ترشحي لرئاسة مجلس الأمة، والله ولي التوفيق".

على إثرهذين الإعلانين من أحمد السعدون، وفهد بن جامع، انقسم النواب إلى ثلاثة أقسام، قسم أيد السعدون لرئاسة المجلس، وقسم آخر مؤيدا لفهد بن جامع، وقسم ثالث منتظرا ليرى ما سيسفر عنه اجتماع النواب في ديوان الداهوم.

وأعلن بعض النواب عبر حساباتهم في منصة "إكس" تأييدهم بشكل صريح لأحد الطرفين المترشحين لرئاسة المجلس.

من جهته قال النائب صالح عاشور: صوتي في رئاسة مجلس الأمة للسعدون، كما أعلن النائب عبدالله المضف دعم النائب أحمد السعدون لمنصب رئيس مجلس الأمة.

بدوره أعلن النائب مهند الساير دعمه لأحمد السعدون في الترشح رئاسة المجلس.

وقال الساير في تدوينه على موقع التواصل الاجتماعي «إكس»: «لأهمية المرحلة وحساسية الموقف وتوحيدًا للصف أعلن صوتي ودعمي للعم أحمد السعدون في رئاسة المجلس وأدعو إخواني النواب إلى سرعة توحيد الصف حتى لاندع مجالًا للمتربصين للعودة للمربع الأول»

من ناحيته أعلن النائب خالد الطمار دعم النائب فهد بن جامع لمنصب رئيس مجلس الأمة. وقال الطمار في تدوينة على «إكس»: أعلن دعمي للنائب فهد بن جامع لمنصب رئيس مجلس الامة لأننا في مرحلة تتطلب وجود رئيس محايد بعيد عن تراكمات السنوات السابقة، وأدعو إخواني النواب بدعمه والتصويت له والترشح للرئاسة ليست حكراً على أحد.

وحتى الآن أعلن 6 نواب دعمهم لأحمد السعدون في السباق الرئاسي هم مهند الساير-عبدالله المضف-صالح عاشور-مهلهل المضف-أسامة الزيد-أنور الفكر.

كما أعلن 5 نواب دعمهم لفهد بن جامع وهم حمدان العازمي-بدر الداهوم-محمد الداهوم-نواف بهيش-خالد الطمار.

من جهة أخرى انطلق سباق "نائب الرئيس"، وهو سباق يبدو هذه المرة أنه لن يقل عن سباق رئاسة المجلس. في هذا السياق يبدو أن النائب مبارك الطشة يحظى بدعم وتوافق عدد من النواب من أجل الفوز بانتخابات منصب نائب رئيس مجلس الأمة.

من جهة أخرى أعلنت النائبة جنان بوشهري ترشحها لمنصب نائب رئيس مجلس الأمة.

وقالت بوشهري في بيان صحافي «سعيا نحو تعزيز العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، والعمل على خلق أرضية تفاهمات بين الوزراء والنواب، أعلن ترشحي لمنصب نائب رئيس مجلس الأمة، وفق برنامج العمل الآتي: القيادة السياسية: تعزيز قنوات الاتصال والحوار بين سمو الأمير والسلطة التشريعية بصفته شريكا في تولي أعمال السلطة كما نصت عليه المادة 51 من الدستور. السلطة التشريعية: تقريب وجهات النظر النيابية النيابية في المسائل الخلافية، والعمل على احلال مبدأ احترام الآراء المتعددة دون المساس والطعن بالشخوص. السلطة التنفيذية: دعم وتعزيز الحوار النيابي الحكومي، والعمل على تحفيز روح التعاون بين السلطتين بما يخدم عملية التشريع وجودته الفنية وقيمته القانونية واستفادة الدولة والمواطنين منها. وختاما، أتطلع إلى نيل ثقة زملائي النواب المحترمين، وأؤكد أن الترشح للمنصب عملية ديمقراطية لا تفسد للود قضية، وفي حال تشرفي بالتكليف أو إعفائي منه، فإن يد التعاون مدودة للجميع.

بدر الداهوم

جنان بوشهري

خالد الطمار

لاحظنا تعاون كل اللجان في مراكز الاقتراع التي تمت زيارتها

مراقبون دوليون يشيدون بعُرس الكويت الديمقراطي

نقلت جمعية الشفافية الكويتية إشادات وملاحظات البعثة الدولية المرافقة لفريق «الجمعية»على انتخابات مجلس أمة 2024، لافتة إلى أن البعثة لاحظت «تعاون كل اللجان في مراكز الاقتراع التي تمت زيارتها والسماح للمراقبين بدخول اللجان ومتابعة العملية الانتخابية فيها».

وأصدرت الجمعية تقريرها عن العملية الانتخابية، موضحة فيه أن البعثة الدولية أشارت إلى «جاهزية كل مراكز الاقتراع التي تمت زيارتها لاستقبال الناخبين والناخبات ذوي الإعاقة وكبار السن، حيث لوحظ تجهيز تلك المراكز بكل الإمكانات المطلوبة لتسهيل وصول هذه الفئات».

ولفتت البعثة في الوقت ذاته إلى «اكتظاظ بعض اللجان الفرعية وخاصة في الدائرتين الرابعة والخامسة بعدد من يحق لهم التصويت، حيث كان المتوسط ما بين 900 الى 1300 ناخب لكل لجنة، في حين أن المعايير الدولية توصي بعدم تجاوز اللجنة الواحدة 800 ناخب من أجل تسهيل التصويت لجميع الناخبين ضمن المهلة الزمنية المحددة للانتخاب وكذلك تسهيل عمل اللجنة القضائية المشرفة على عملية الاقتراع».

ولفتت البعثة إلى «عدم وضوح معيار الصمت الانتخابي بالقانون الانتخابي بالكويت حيت لوحظ تواصل الحملة الانتخابية لبعض المرشحين في يوم الاقتراع وهو ما من شأنه أن يتعارض مع مبدأ حرية الناخب في اختيار من يمثله بحيادية ودون ضغوط»، مبينة «أهمية وجود تعليمات موحدة لتحديد شكل عملية فرز الأصوات داخل اللجان كي لا يبقى باب الاجتهاد مفتوحا».

واشتمل تقرير «الشفافية» على خمس توصيات جاءت كالتالي:

1 – المبادرة إلى سرعة إقرار التعديلات على قانون «المفوضية العامة للانتخابات» والتي تختص في الإدارة التنفيذية للانتخابات، ومراقبة وضبط الإنفاق الانتخابي، والدعاية والإعلام الانتخابيين، التصويت للمقيمين خارج الكويت، عمليات الفرز، مشاركة المجتمع، استطلاعات الرأي والصمت الانتخابي، بالإضافة إلى نشر الثقافة الديموقراطية.

2 – مراجعة نظام الدوائر وآليات التصويت بما يحقق المزيد من العدالة، ومراجعة نظام الترشح الفردي والجماعي، بما يعزز من المواطنة والتواصل بهدف تحقيق التنمية.

3 – العمل على وضع قانون يضمن حق منظمات المجتمع المدني في رقابة المسار الانتخابي كحق مدني حسب المواثيق والمعاهدات والمعايير الدولية وإضفاء مزيد من الحيادية والشفافية لإدارة العملية الانتخابية.

4 – العمل على إصدار «قانون الجماعات السياسية» الذي ينظم عملها وفق شروط وضوابط لتأسيسها وإشهارها بدلاً من السرية المحاطة بأعمالها حالياً، وتنظيم حقوقها وواجباتها وشؤونها المالية وشفافية مواردها ومصارفها، وفقاً للدستور.

5 – تعديل قانون انتخابات أعضاء مجلس الأمة رقم 120 لسنة 2023، على أن يشمل تنفيذ ما يلي:

– تنظيم حق ممارسة الاقتراع للكويتيين المحجوزين على ذمة التحقيق أو المسجونين في قضايا لا تسقط حقهم في ممارسة الانتخابات.

– توفير خدمة أفضل لضمان مشاركة أصحاب الإعاقة وكبار السن والمرضى في التصويت.

– تحديد معايير شطب المرشحين، والوقت اللازم لذلك، وإجراءات الطعن على قرارات الشطب.

– تغليظ العقوبات في الجرائم الانتخابية وخاصة في الانتخابات الفرعية وشراء الأصوات تصل إلى إسقاط العضوية لمن ينجح في الانتخابات.

وأشار تقرير «الجمعية» إلى «بذل رجال ونساء وزارة الداخلية دوراً متميزاً في تنظيم الانتخابات منذ بداية الاقتراع وحتى انتهاء عمليات الفرز وإعلان النتائج، وعلى الرغم من التواجد الكثيف لمنتسبي وزارة الداخلية الا انه لوحظ تواجد بعض مندوبي المرشحين في ساحات مراكز الاقتراع وتقديم المشروبات والمأكولات مع وضع صورة المرشح على الطاولات كنوع من الدعاية الانتخابية بعد الإفطار، دون أن تتم إزالتها».

وذكر التقرير أن «وزارة الإعلام من خلال القنوات الرسمية وكذلك حساباتها في شبكات التواصل الاجتماعي باشرت تغطية الأخبار اليومية الخاصة بانتخابات مجلس الأمة، ومن الواضح أن هناك خطة لاستخلاص السياسات من الخطاب السامي الذي ألقاه سمو امير البلاد الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح -حفظه الله- وتحويلها إلى سياسات عامة على أرض الواقع من خلال البرامج التلفزيونية والبرامج السياسية والمطبوعات والنشر والفواصل بين البرامج، وتشكيل فرق خاصة برصد المخالفات المتعلقة بوزارة الإعلام وخاصة مخالفات يوم الصمت الانتخابي، وقد دعت كل المرشحين إلى المبادرة في تسجيل برنامجهم الانتخابي لدى الوزارة وذلك لبثها على الشاشة، ونثمن تلك الدعوة التي تتوافق مع المعايير الدولية لدور الإعلام الرسمي وتحقق معايير الحيادية والشفافية، كما قامت بمحاولات إيقاف برامج التحليلات الانتخابية التصنيفية المؤثرة على رأي الناخب دون وجود آلية واضحة للاستطلاع».

من انتخابات البلاد

النيابة العامة تباشر التحقيق بجريمة شراء أصوات ناخبين لمرشح في «الثالثة»

أعلنت النيابة العامة أمس السبت أنها باشرت التحقيق في جريمة شراء أصوات ناخبين إغراءً بالمال نظير التصويت لمرشح في الدائرة الثالثة ضد مواطنيْن عثر بحوزة أحدهما على هواتف نقالة وحاسب آلي محمول وكشوف بأسماء وأرقام الناخبين.

وأمرت النيابة العامة بحجز أحدهما وضبط الآخر. وجاري استكمال إجراءات التحقيق.

الصحف المصرية تبرز نجاح الكويت في الاستحقاق الدستوري لانتخابات مجلس الأمة

القاهرة – "كونا": ابرزت الصحف المصرية الصادرة أمس الأول السبت نجاح انتخابات مجلس الأمة الكويتي "أمة 2024" في فصله التشريعي الـ18 والجو الديمقراطي الذي رافق العملية الانتخابية منذ انطلاقها مع صدور مرسوم الدعوة لانتخاب مجلس جديد.

وهنأت الصحف المصرية سمو أمير البلاد الشيخ مشعل الأحمد بنجاح انتخابات مجلس "أمة 2024" متمنية النجاح لاعضاء البرلمان في تمثيل الناخبين خير تمثيل.

ولفتت الصحف الى المشاركة الفاعلة من الناخبين الكويتيين في ممارسة حقهم الدستوري الذي تمثل في اجواء ديمقراطية رافقت الاستحقاق الدستوري مؤكدة أنها تجربة فريدة ورائدة عكست الوجه الحضاري لدولة الكويت.

فمن جهتها افردت جريدة "الاهرام" البارزة في عددها الصادر أمس الأول مساحة عن اعلان انتخابات مجلس الأمة "أمة 2024" والتي شهدت تنافس 200 مرشح في الدوائر الانتخابية الخمس.

وهنأت سمو أمير البلاد الشيخ مشعل الأحمد بنجاح الانتخابات التشريعية كما هنأت الفائزين بعضوية مجلس الامة لنيلهم الثقة التي أولاهم اياها الناخبون الكويتيون.

وذكرت أن نسبة التغيير في مجلس "أمة 2024" جاءت مقاربة للمجلس السابق 22 في المئة اذ دخل مجلس "أمة 2024" ثمانية نواب جدد وعاد عدد من النواب من مجالس سابقة مشيرة الى نسبة اقتراع الناخبين والتي بلغت 1ر62 في المئة وفق ما اعلنته وزارة الاعلام الكويتية.

من جهتها أشارت جريدة "الجمهورية" الى اعلان دولة الكويت نتائج انتخابات مجلس الأمة عن الدوائر الانتخابية الخمس في ظل تقارير عن تغيير بتركيبة المجلس الجديد بلغت نسبته 20 في المئة.

وأوضحت أنه وصل إلى عضوية البرلمان الكويتي المكون من 50 نائبا منتخبا 10 نواب لم يكونوا اعضاء بمجلس 2023 لافتة الى وصول 7 نواب لأول مرة الى عضوية المجلس الجديد فيما عاد نواب من مجالس سابقة لمجلس 2023.

وقالت ان المرأة الكويتية فازت بمقعد واحد من خلال فوز الوزيرة والنائبة السابقة جنان بوشهري.

وبدورها تطرقت صحيفة "المصري اليوم" الى نتائج "امة 2024" ونسبة التغيير في بنية المجلس الجديد والتي بلغت 22 في المئة.

وأشارت الى استمرار عملية الاقتراع 12 ساعة التي انطلقت في تمام ال12 ظهرا في 5 دوائر انتخابية وجرت وفق نظام الصوت الانتخابي الواحد لاختيار 50 عضوا من بين 200 مرشح ومرشحة.

وأوضحت أن من بين النواب الفائزين 10 نواب ليسوا من اعضاء مجلس 2023 المنحل ووصول 7 نواب للمرة الأولى.

وذكرت أن حظوظ المرأة الكويتية في البرلمان الجديد اقتصرت على مرشحة واحدة تمكنت من الفوز مرة اخرى في الدائرة الثالثة وهي الوزيرة والنائبة السابقة جنان بوشهري.